العجمي: الفكر والعقيدة يوجهان سلوك الإنسان وتصرفاته

6

بعض نقاط استجواب الحمود تحتاج إلى مستندات حتى يكون مؤثرا

الدلال للمرزوق: ما صحة خصخصة الأنشطة غير الرئيسة في القطاع النفطي خلال عامين؟

أكد النائب محمد الدلال ان بعض النقاط الواردة في الاستجواب المقدم من النواب د. وليد الطبطبائي والحميدي السيعي وعبد الوهاب البابطين إلى وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، تم اثارتها كعناوين دون تقديم المستندات الدالة عليها وفي حال وجود مستندات صحيحة داعمة لهذه النقاط سيكون الاستجواب مؤثرا. وقال الدلال : ان بعض محاور الاستجواب مفهومة والبعض الاخر يحتاج إلى سماع النواب المستجوبين حتى يتم ايضاحها ومن ثم حسم موقفنا من هذا الاستجواب.

ووجه الدلال سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق حول تصريحاته بشأن خصخصة الأنشطة غير الرئيسة بالقطاع النفطي خلال عامين.

وذكر الدلال في نص سؤاله: نشرت الصحافة المحلية تصريحا لوزير النفط ووزير الكهرباء والماء يفيد بوجود برنامج لخصخصة الأنشطة غير الرئيسة بالقطاع النفطي خلال عامين. ونظرا لأهمية وخطورة هذا التصريح خصوصا انه يمس القطاع النفطي والذي يعد من أهم القطاعات في الدولة خاصة فيما اولاه الدستور من حماية للثروات الطبيعية ومنها النفط وتشدد في آليات التعامل مع الثروة النفطية.

لذا يرجى التكرم بموافاتنا بالآتي:

1 – ما توجهات وزارة النفط بشأن تبني سياسة وآليات الخصخصة في القطاع النفطي، مع أهمية بيان وتزويدي بالخطط والدراسات والقرارات التي اتخذت في مجالس اتخاذ القرار في القطاع النفطي في هذا الشان.

2 – ما المقصود بالأنشطة النفطية غير الرئيسة في القطاع النفطي التي ذكرها وزير النفط في تصريحه للصحافة المحلية، وهل يوجد تحديد متفق عليها لدى مجالس اتخاذ القرار في القطاع النفطي بشأن القطاعات الرئيسة والقطاعات غير الرئيسية، مع تزويدي بالرأي القانوني والفني الذي قام عليه التفرقة بين القطاعات الرئيسة وغير الرئيسة في إطار الخصخصة المزمع القيام بها، ومدى خضوع آليات الخصخصة المزمع القيام بها للضوابط الدستورية والقانونية للتعامل وحماية الثروات الطبيعية خصوصا النفط.

3 – يرجى تزويدي بقائمة بالأنشطة غير الرئيسة المراد خصخصتها في القطاع النفطي وفقا لتصريح السيد وزير النفط مع بيان أسباب خصخصتها على وجه التحديد « سلبيات الواقع القائم والنتائج الايجابية المتوقعة عن الخصخصة».

4– ما الأسس والإجراءات والخطوات القانونية التي ستقوم بها وزارة النفط لإنجاز علمية التخصيص المزمع القيام بها في الأنشطة غير الرئيسة في القطاع النفطي؟

مع تبيان الآثار المترتبة عن عملية التخصيص بشأن ملكية الدولة في حال التخصيص وأوضاع العاملين الكويتيين في مرحلة الخصخصة مع بيان ملكية ودور المستثمر الأجنبي في القطاعات الرئيسة في القطاع النفطي المزمع خصخصتها وهل سيكون ضمن آليات الخصخصة اشراك للمواطنين الكويتيين في حصص من خلال الاكتتاب او خلافه؟

5 – يرجى تزويدى بالدراسات وأوجه التقييم للتجارب السابقة كافة التى تم فيها خصخصة الأنشطة التي قام بها القطاع النفطي موضحا الإيجابيات والسلبيات القائمة من تلك التجارب ومدى الاستفادة منها في عزم وزارة النفط للقيام بخصخصة عدد من الأنشطة غير الرئيسة فى القطاع.

النائب محمد الدلال

اقترح بقانون تنظيم أوضاع الكويتيين حملة شهادة الدكتوراه والحاصلين عليها على نفقتهم الخاصة

عسكر لـ الوسط: أرفض خصخصة القطاع النفطي فهو المصدر الأساسي لموارد الكويت

ربيع سكر

تعليقا على ما تردد عن وجود برنامج لخصخصة الخدمات النفطية غير الرئيسية خلال عامين، قال النائب عسكر العنزي : انا ضد خصخصة القطاع النفطي فهو المصدر الأساسي للدخل لدولة الكويت، ولن نسمح بخصخصته نهائيا.

وقال عسكر ل « الوسط » : إننا نرفض أي توجه لخصخصة القطاع النفطي، محذرا من ان خصخصة القطاع النفطي سيتسبب في تسريب وإبعاد الخبرات والعمالة الوطنية الكويتية عن هذا القطاع الذي يعد اهم قطاع بالدولة كون النفط هو المصدر الرئيسي لموارد الدولة ولا يتحمل أي قرارات متسرعة وغير مدروسة تمس حقوق العاملين بالنفط.

وأضاف عسكر أن خصخصة القطاع النفطي سيخلق أزمة شديدة، مشيرا إلى ان الأغلبية النيابية ترفض خصخصة القطاع النفطي لانه اهم قطاع ويعد المورد المالي الاكبر للدولة وهو النفط الذي يشكل ما يقرب من 93% من اجمالي الدخل في خزينة الدولة.

اقتراح حملة شهادة الدكتوراه: الى ذلك تقدم عسكر باقتراح بقانون المرفق بشأن تنظيم أوضاع الكويتيين حملة شهادة الدكتوراه والحاصلين عليها على نفقتهم الخاصة، «مادة أولى» : في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالألفاظ والعبارات التالية ما هو مبين قرين كل منها:

– الجهات الحكومية : هي وزارات الدولة والهيئات الحكومية والشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة تزيد على «50%».

– المؤسسات الأكاديمية : هي جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، وكافة المعاهد والكليات الكويتية التي تمنح شهادة الدبلوم أو الليسانس.

– الوزير المختص : هو الوزير التابعة له وظيفيا الوزارة أو الجهة الحكومية التي يعمل بها الموظف.

عسكر العنزي

الباب الأول

التعيين في المؤسسات الأكاديمية: «مادة ثانية» : يحق للكويتي الذي حصل على درجة الدكتوراه أن يطلب التعيين في هيئة التدريس في جامعة الكويت، أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وكافة المؤسسات الأكاديمية الحكومية التي تمنح الدبلوم أو البكالوريوس، إذا توافرت فيه الشروط التالية:

«1» أن يكون محمود السيرة حسن السلوك.

«2» أن يكون حاصلا على درجة «جيد» على الأقل في البكالوريوس، ويستثنى من هذا الشرط من كان تقديره «جيد جدا» على الأقل في مرحلة الدكتوراه.

«3» أن تكون الجامعة التي حصل منها على الدكتوراه من الجامعات المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي في دولة الكويت.

«مادة ثالثة»: ينظر في طلبات التعيين المقدمة للجهات الأكاديمية المنصوص عليها في هذا القانون: في « شهري مايو ونوفمبر» من كل عام بواسطة لجنة تشكل من ثلاثة من أقدم أعضاء هيئة التدريس في القسم المختص، تقوم بالمفاضلة بين المتقدمين على أساس الخبرة في إجراء البحوث ومدى القدرة على التدريس، ويجب على اللجنة إجراء المقابلة والبت في التعيين خلال شهرين كحد أقصى من تاريخ انتهاء مدة تقديم الطلبات، وفي حال رفض الطلب يجب أن يكون الرفض مسببا و يكون لمن رفض طلبه حق التظلم إلى وزير التعليم العالي والذي يكون رأيه نهائيا.

لا يجوز أن يعين في المؤسسات الأكاديمية أو ينتدب إليها عضو هيئة تدريس غير كويتي تقل شهادته عن درجة الدكتوراه، ويجوز بقرار من وزير التعليم العالي الاستثناء من هذا الشرط بالنسبة للتخصصات النادرة.

الباب الثاني: تحديد طبيعة عمل حملة الدكتوراه في الجهات الحكومية.

«مادة خامسة»: يتولى حملة الدكتوراه في الوزارات والجهات الحكومية القيام بتدريب الموظفين وتقديم الاستشارات وإجراء الأبحاث وإبداء الرأي لمراكز القرار والمشاركة في أعمال وخطط وبرامج العمل ومتابعة تنفيذها وأي أعمال أخرى يكلفون بها وتتماشى مع مؤهلاتهم العلمية ويكون مسماهم الوظيفي خبير.

« مادة سادسة »

يتمتع الباحثون الكويتيون حملة شهادة الدكتوراه بالوزارات والجهات الحكومية، بنفس الرواتب والمزايا المالية التي يتمتع بها نظراؤهم من أعضاء هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، ما لم تكن المزايا المالية التي يتمتعون بها في جهاتهم الوظيفية أكبر وكذلك على المزايا الوظيفية وعلى الأخص إجازة التفرغ العلمي وإجازة المشاركة في المؤتمرات العلمية خارج البلاد، كما يجوز بناء على موافقة الوزير المختص أن يعار الدكتور إلى الجامعات الخاصة أو مراكز البحث العلمي سواء في داخل الكويت أو خارجها من أجل اكتساب الخبرة لمدة لا تزيد على أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة.

«مادة سابعة»: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون. «مادة ثامنة »: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية : يهدف الاقتراح بقانون الماثل إلى تفعيل النصوص الدستورية الخاصة بكفالة ورعاية الدولة للتعليم «المادة13» ورعاية الدولة وتشجيعها للبحث العلمي والعلوم والآداب والفنون « المادة 14» وحق المواطن في تولي الوظيفة العامة «المادة 26» وكفالة حرية البحث العلمي « المادة 36 » وممارسة الكويتيين لحقهم في التعليم «المادة40» كما يهدف إلى تأصيل مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص والاستفادة من الكفاءات في الاحتياج إلى أعضاء هيئة التدريس، فكثيرا من الكويتيين حرصوا على مواصلة دراستهم العليا للحصول على درجة الدكتوراه على نفقتهم الخاصة، متحملين في ذلك أعباء مالية واجتماعية كبيرة وهم وإن لم يبتعثوا للدراسة في الخارج من قبل جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، لكنهم لا يقلون كفاءة وعلما عن أي مبتعث من قبل الجامعة أو الهيئة. ومن المصلحة العامة الاستفادة منهم للتدريس في هاتين الجهتين، وإعطائهم الأولوية في التعيين كأعضاء في هيئة التدريس بدلا من المتعاقد معهم من جنسيات أخرى، فهم – فضلا – عن كونهم أبناء الوطن، تتوافر فيهم شروط شغل وظائف هيئة التدريس وأهمها الحصول على درجة الدكتوراه، لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون الذي يفتح المجال للكويتيين الحاصلين على درجة الدكتوراه للتعيين في هيئة التدريس في المؤسسات الأكاديمية.

كما أنه من خلال هذا القانون يتم توفير المزايا لحملة الدكتوراه في الجهات الحكومية، مما يهيئ للباحثين المختصين في وزارات الدولة الجو المناسب لإثراء المجتمع بالأبحاث العلمية في شتى المجالات، مع بقائهم في وزاراتهم.

الدولة بحاجة إلى خطة لتنظيم وجود العمالة الأجنبية داخل البلاد

عبد الكريم الكندري: سنطلب جلسة خاصة لمناقشة اختلال التركيبة السكانية وزيادة أعداد الوافدين

كشف النائب د. عبد الكريم الكندري عن بدء جمع تواقيع النواب لعقد جلسة خاصة وفقا للمادة 72 من اللائحة لمناقشة زيادة عدد الوافدين في الكويت وتأثيرها على التركيبة السكانية. وأكد أهمية معالجة التركيبة السكانية من دون المساس بالحقوق الإنسانية للوافدين ولكننا لن نسمح أن نكون أقلية في بلدنا. وقال الكندري إن المسألة ليست خطاب كراهية ولا حديثا عنصريا ولكن المسألة تنظيمية لأننا نعيش حالة فلتان بعدم ضبط عملية وجود الوافدين. واعتبر الكندري أن المسألة أصبحت أشبه بالاستيطان وأن الدولة بحاجة إلى خطة واضحة لتنظيم الأعداد الكبيرة من الوافدين التي تضغط على البنية التحتية المتهالكة أصلا.

وأوضح أن الحكومة لا تزال بلا رؤية في مسألة تطبيق سياسة الإحلال والسيطرة على قضية زيادة أعداد الوافدين. وطالب الكندري برؤية واضحة لمعالجة حجم تهجير أموال من الدولة بالمليارات إلى الخارج من دون وضع ضوابط لهذا الأمر. وأشار إلى أن الجلسة ستركز على مناقشة انعكاسات أعداد الوافدين على البنى التحتية للدولة والمرافق الصحية والتعليمية والمرور الكهرباء والماء، وتقاعس الحكومة في تنفيذ سياسة الإحلال، فضلا عن حجم تهجير الأموال من الدولة إلى الخارج دون وضع ضوابط لهذا الأمر، بالإضافة إلى مناقشة سبل حماية المواطنين من تداعيات أي قرار حكومي بزيادة الأسعار.

وقال الكندري: لا ننكر جهود الوافدين منذ قيام الدولة الحديثة في بناء الدولة معماريا وإنسانيا، وكلنا تتلمذنا وتعالجنا على أيديهم ولكن المسألة تنظيمية فقط لأننا اليوم على أعتاب أزمة اقتصادية كما تدعي الحكومة ولكننا في المقابل نعيش حالة فلتان بعدم ضبط عملية تواجد الوافدين، مبينا أن المواطن الكويتي يشعر أنه أصبح أقلية في وطنه.

وتابع: أن المشكلة ليست في الأعداد وإنما في مدى الحاجة لها فبعد أن تجاوز عدد الوافدين 3 ملايين وافد مما يشكل ضغطا على البنية التحتية المتهالكة أصلا، سواء في المرافق الصحة او التعليمية او المرور. وشدد على أن الموضوع يحتاج إلى خطة واضحة حيث إنه لا يعقل أن نتحدث منذ سنوات عن تجار الإقامات في الكويت ولا نجد الحل حتى الآن، ولا يمكن الصمت على أن تكون الكويت مستقرا للعمالة الباحثة عن الأعمال.

عبدالكريم الكندري

«الميزانيات» تبحث الحساب الختامي لوزارة الداخلية اليوم

«الخارجية البرلمانية» تناقش مع الخالد المستجدات السياسية على الساحة الإقليمية والدولية غدا

ربيع سكر

تواصل اللجان البرلمانية اجتماعاتها، وتعقد لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية برئاسة النائب علي الدقباسي اجتماعا مهما غدا الأربعاء بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد لمناقشة آخر التطورات والمستجدات السياسية على الساحة الإقليمية والدولية فيما يتصل بالأحداث الجارية فيما يتعلق بدولة الكويت ودول المنطقة.

علي الدقباسي

الى ذلك، تناقش اليوم لجنة الشؤون التشريعية والقانونية برئاسة النائب محمد الدلال مناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين. وتجتمع لجنة الميزانيات والحساب الختامي برئاسة النائب عدنان عبد الصمد لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الداخلية عن السنة المالية 2015–2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. بحضور ممثلين كل من : – وزارة الداخلية. – وزارة المالية. – ديوان المحاسبة. – جهاز المراقبين الماليين. – ديوان الخدمة المدنية.

لا يستقيم أن تكون الكويت دولة نفطية وعمالتها المتخصصة تعاني البطالة

الصالح يطالب وزير النفط باستعجال توظيف مهندسي البترول

دعا النائب خليل الصالح إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز توظيف العمالة الكويتية في القطاع النفطي، مشيرا إلى أنه لا يستقيم أن تكون الكويت دولة نفطية وعمالتها المتخصصة في مجال النفط تعاني البطالة.

خليل الصالح

وطالب الصالح وزير النفط عصام المرزوق بإصدار توجيهات مباشرة بتعيين أكثر من 130 مهندسا كويتيا سبق لهم اجتياز اختبارات التوظيف بنجاح. ورفض الصالح أي تأخر في سد الشواغر الوظيفية في شركات مؤسسة البترول، مشددا على ضرورة استعجال تعيين أصحاب التخصصات الفنية في القطاع النفطي لا سيما خريجي هندسة البترول

إصدار اللائحة التنفيذية بشكل يضعف دور الجهاز في حماية المال العام

أبل : مسلسل افراغ جهاز المراقبين الماليين من محتواه مازال مستمرا

أكد النائب الدكتور خليل أبل استمرار مسلسل الانقاص من حقوق جهاز المراقبين الماليين وافراغه من محتواه، فبعد اقرار القانون تم إصدار اللائحة التنفيذية بشكل يضعف دور الجهاز في حماية المال العام، بعد اصدار قرارات وتعاميم هدفت بالدرجة الأولى لتكبيل يد المراقب المالي عن ممارسة اختصاصاته المخولة له قانونا، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تم تجاوز ذلك من خلال ما نُشر قبل أيام بإحدى الصحف بعنوان «كادر المراقبين الماليين يصرف بأثر رجعي بالقانون» وما تضمنه هذا الخبر من تعدي على حقوق ومكتسبات المراقبين الماليين. وأشار النائب أبل إلى ما تضمنه هذا الخبر من وقائع هضمت حقوق المراقبين الماليين الذي سعى مجلس الأمة من خلال اقراره للقانون من إعطائهم دور أكبر في حماية المال العام وضبط الانفاق، مستغربا في الوقت نفسه كيف لجهاز رقابي أسمه وصفته الرقابة على المال العام، والعنصر الرئيسي فيه وعصب الجهاز هم المراقبين الماليين، وعلى الرغم من حجم المسؤوليات والاختصاصات الملقاة على عاتقهم يتم التعامل معهم بأسلوب التمييز في داخل الجهاز لدي صرف الكادر الخاص بأثر رجعي للقياديين بالجهاز فقط من تاريخ صدور المراسيم الخاصة بهم.

وأوضح أبل أن هذا الإجراء يمثل تعديا على حقوق المراقبين الماليين واختلالا بمبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التي نص عليها الدستور الكويتي. وأعرب النائب أبل عن استغرابه منح القياديين امتيازات عالية جدا بينما تم تخفيض كادر المراقبين الماليين ما نسبته «30%»، وهذا مدعاة أيضا للتساؤل حول فرض إقرار الذمة على وظيفة المراقب المالي وفي الوقت عينه يتم مساواتهم بالوظائف الفنية والإدارية بنفس الجهاز. وختم النائب أبل قوله بأنه سيعمل على رفع الظلم الناتج عن افراغ قانون المراقبين الماليين من محتواه واضعاف دوره من الداخل والخارج، داعيا زملاؤه النواب الوقوف معا لإيجاد الحل ومعالجة هذا الخلل.